

فضاء بحثة



قضايا بحثية

إعداد الطالب
محمد فراج الفراج

10

الهدف من التحليل والمناقشة



- ✓ تقييم جودة الرسالة علميا ومنهجيا
- ✓ تحليل الاتساق بين اجزائها الاساسية
- ✓ تحديد نقاط القوة والضعف

الأجندة

- ☐ تفاصيل الدراسة الأساسية
- ☐ تحليل العنوان والمشكلة البحثية
- ☐ أهداف و أهمية الدراسة
- ☐ الإطار النظري والمنهجية
- ☐ الفرضيات والتحليل الاحصائي
- ☐ النتائج والتوصيات
- ☐ التقييم العام
- ☐ المراجع

تفاصيل الدراسة

□ عنوان الرسالة : اثر القيادة التحويلية على التهكم التنظيمي لدى العمال بالمؤسسة الوطنية للصناعات

الكهرمنزلية 2025\2024

□ مجال الدراسة : سلوك تنظيمي – موارد بشرية – علم النفس العمل والتنظيم

□ نوع الدراسة : وصفية تحليلية

□ عينة المجتمع : عينة من عمال المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرمنزلية (ENIEM)

عنوان الدراسة

1. الاتساق المفاهيمي مع طبيعة الدراسة

يعكس العنوان علاقة مباشرة بين متغير قيادي (القيادة التحويلية) ومتغير سلوكي تنظيمي (التهكم التنظيمي) وهو اتساق مناسب مع طبيعة دراسات علم النفس التنظيمي وإدارة الموارد البشرية و استخدام مصطلح اثر يتماشى مع اعتماد الدراسة على التحليل الاحصائي واختبارات الاثر والانحدار ما يمنح العنوان انسجاما مقبولا مع المنهج الكمي المستخدم. هذه نقطة قوة مقارنة بعناوين وصفية تعتمد مصطلحات عامة مثل دور او علاقة

2. تمثيل العنوان لبنية المتغيرات ودقته

يتضمن العنوان متغيرين رئيسيين واضحين ومحددتين مما يسهل على القارئ فهم موضوع الدراسة منذ الوهلة الاولى. الا ان العنوان لا يعكس تعددية ابعاد القيادة التحويلية التي شكلت جوهر التحليل التطبيقي لاحقا ولا يوضح ما اذا كان الاثر كلي ام تفصيلي حسب الابعاد وهو ما يقلل من الدقة التحليلية لتمثيل محتوى الدراسة الفعلي

3. مستوى التفصيل والملاءمة المنهجية

يحدد العنوان المجال التطبيقي بدقة من خلال ذكر المؤسسة محل الدراسة وهو امر مبرر علميا في الدراسات الميدانية التطبيقية ومع ذلك فان الجمع بين المتغيرات والمجال التطبيقي في عنوان قصير نسبيا جاء على حساب التوضيح المنهجي حيث لم يشر العنوان الى طبيعة المنهج المستخدم او مستوى التحليل، رغم ان الدراسة اعتمدت على اختبار فرضيات اثرية واضحة

4. الانسجام البنيوي بين مفردات العنوان

توجد علاقة منطقية مباشرة بين مفاهيم العنوان غير ان الانتقال من القيادة التحويلية الى التهكم التنظيمي جاء انتقالا تقريريا اكثر منه تفسيري اذ لا يوضح العنوان الالية او الاتجاه النفسي او التنظيمي الذي يتم من خلاله هذا الاثر، وهو ما يجعل العنوان يعرض النتيجة المتوقعة دون الاشارة الى الاطار التحليلي الحاكم لها

5. الصياغة العلمية مقابل الطابع الوصفي

جاءت صياغة العنوان بلغة أكاديمية سليمة وخالية من الطابع الانشائي واستخدام مصطلح اثر يعزز الطابع التحليلي مقارنة بتعبيرات أكثر عمومية ومع ذلك لا يزال العنوان اقرب الى الصياغة الكلاسيكية الشائعة في رسائل الماجستير دون ان يعكس مستوى اعلى من التعقيد المفاهيمي او التحديد النظري المتوقع في دراسات أكثر تقدماً

6. قدرة العنوان على عكس الفجوة العلمية

لا يشير العنوان بشكل صريح الى فجوة بحثية نظرية او تطبيقية كما لا يوضح سبب اختيار المؤسسة محل الدراسة من منظور علمي او تنظيمي خاص مما يضعف قوة العنوان في تبرير الحاجة البحثية للدراسة منذ البداية، ويجعل الفجوة تظهر لاحقاً داخل المتن بدلاً من ان تنعكس في العنوان نفسه.

7. قابلية العنوان للتطوير الأكاديمي

العنوان مستوف للحد الأدنى لمتطلبات رسالة ماجستير ومقبول أكاديمياً لكنه قابل للتطوير من خلال ادخال مستوى اعلى من التحديد التحليلي سواء عبر الإشارة الى ابعاد القيادة التحويلية، او توضيح الطبيعة النفسية التنظيمية للتهكم، بما يعكس بدقة أكبر محتوى الدراسة ومنهجها الاحصائي

مقدمة الدراسة

1. وضوح الخلفية العامة وسياق الموضوع

تقدم المقدمة خلفية عامة واسعة حول أهمية القيادة ودورها في المؤسسات المعاصرة وتربط بين التحولات التنظيمية والحاجة إلى أنماط قيادية حديثة و هذا التمهيد يعكس فهما عاما للسياق الإداري والنفسي للتنظيمات الحديثة، ويعد مدخلا مناسباً من حيث المبدأ إلا أن هذا العرض جاء مطولا نسبيا وملئاً بالتعميمات التي يمكن اختصارها دون الإخلال بالفكرة الأساسية.

2. العمق النظري

تعتمد بشكل واضح على السرد الوصفي لأهمية القيادة التحويلية والموارد البشرية، مع إشارات نظرية متفرقة لبيرنز وباس وبعض الدراسات السابقة غير أن هذا الطرح لا يرتقي إلى بناء خلفية نظرية تفسيرية متماسكة توضح كيف ولماذا يمكن للقيادة التحويلية أن تؤثر في التهمك التنظيمي من منظور نفسي تنظيمي، مما يجعل المقدمة أقرب إلى استعراض عام منها إلى إطار تفسيري منظم.

3. الربط بين المتغيرات محل الدراسة

رغم ان المقدمة تتناول كلا من القيادة التحويلية والتهكم التنظيمي، الا ان الربط بين المتغيرين يتم بشكل ضمني ومتأخر. لا يتم في بداية المقدمة توضيح المسار المنطقي الذي ينتقل من نمط القيادة الى ظهور او انخفاض التهكم التنظيمي، بل يظهر هذا الربط تدريجيا دون صياغة واضحة لعلاقة سببية او تفسيرية، وهو ما يضعف البناء التحليلي للمقدمة

4. الانتقال المنهجي نحو مشكلة الدراسة

تعاني المقدمة من ضعف نسبي في الانتقال المنطقي من السياق العام الى الاشكالية البحثية. فبدلاً من تضيق دائرة النقاش تدريجياً نحو المشكلة المركزية، تستمر المقدمة في توسيع الطرح حول القيادة والموارد البشرية والضغط التنظيمية، مما يجعل الوصول الى مشكلة الدراسة يبدو مفاجئاً اكثر منه نتيجة منطقية لتراكم تحليلي منظم

5. ابراز الفجوة البحثية

لا يتم ابراز الفجوة البحثية بشكل صريح فالمقدمة لا توضح بشكل مباشر ما الذي لم تتناوله الدراسات السابقة ولا ما الذي يميز هذه الدراسة عن غيرها سواء من حيث البيئة التطبيقية او زاوية التحليل و غياب هذا التحديد يجعل القارئ غير قادر على استيعاب المبرر العلمي الحقيقي لاجراء الدراسة منذ البداية

6. توظيف السياق التطبيقي المحلي

على الرغم من ان الدراسة تطبيقية ومحددة بمؤسسة وطنية للصناعات الكهرومنزلية الا ان المقدمة لا تستثمر خصوصية هذه المؤسسة او السياق التنظيمي المحلي لتبرير اختيارها كحالة دراسية اذا يتم ذكر المؤسسة لاحقا دون ان تكون جزءا من البناء التحليلي للمقدمة مما يضعف البعد التطبيقي للمقدمة كمبرر بحثي

7. التوازن بين العرض النظري والتمهيد المنهجي

تميل المقدمة الى الخلط بين ما يفترض ان يكون خلفية نظرية عامة وما يفترض ان يمهد مباشرة لمشكلة الدراسة حيث تم ادراج نتائج ونسب واحصاءات من دراسات سابقة داخل المقدمة بشكل مكثف وهو امر قد يكون انسب لجزء الدراسات السابقة او الاطار النظري وليس للمقدمة التي يفترض ان تبقى مركزة وموجهة نحو الاشكالية.

مشكلة الدراسة

وضوح المشكلة وصياغتها المباشرة

الوصف الضمني لمشكلة البحث يقوم على وجود تهكم تنظيمي يؤثر على بيئة العمل لكن النص لا يقدم صياغة مباشرة للمشكلة ولا يوضح ما إذا كان هذا التهكم يمثل ظاهرة حديثة أو متفاقمة أو مستجدة أو موثقة من خلال تقارير أو بيانات داخل المنظمة وغياب الصياغة النصية الواضحة يجعل المشكلة أقرب إلى فرضية نظرية منها إلى مشكلة ميدانية حقيقية إذا يتوقع أن تتجسد المشكلة بوضوح من خلال أدلة أو مؤشرات أو شواهد من واقع المؤسسة قبل طرح الفرضيات

إبراز الفجوة العلمية

الفجوة في الدراسة غير مذكورة صراحة ولا يرد تمييز ما هو غير معروف أو غير مدروس في الأدبيات بخصوص القيادة التحويلية والتهكم التنظيمي وصياغة المشكلة دون ربطها بما ناقشته الدراسات السابقة يجعل العمل معزول عن السياق العلمي الأوسع إذ إن الفجوة هي العنصر الذي يعطي معنى للبحث وغيابها يضعف منطق الدراسة ويجعل المشكلة غير مبررة علمياً ولا تدعمها الأدبيات

الاتساق بين المشكلة والفرضيات

الفرضيات تطرح علاقة سببية مباشرة بين أبعاد القيادة التحويلية والتهكم التنظيمي لكن المشكلة كما تظهر من النص لا تشير إلى وجود خلل في القيادة أو نقص في ممارساتها داخل المؤسسة مما يخلق انفصال واضح بين جوهر المشكلة الواقعية وبين الفرضيات التي تتعامل مباشرة مع تأثير القيادة ولهذا عدم الاتساق يعد إشكال منهجي لأن الفرضيات توسعت في تفسير مشكلة لم تصغ بشكل أصيل في البحث

التحديد المكاني للمشكلة

المشكلة تنسب إلى المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرمنزلية وهذا يعطي إطار مكاني جيد لكنه غير كاف لأن المشكلة لا تشرح ما يميز هذه المؤسسة عن غيرها ولا لماذا تشكل بيئتها التنظيمية مجال مهم لدراسة التهكم التنظيمي و يتوقع أن يربط الباحث المشكلة بالسياق المؤسسي بطريقة تعكس خصوصيته وتظهر لماذا يحتاج هذا المكان تحديدا إلى الدراسة

التحديد الزمني للمشكلة

الجانب الزمني غائب تماما لا يعرف ما إذا كانت المشكلة حديثة أم تراكمية أو مرتبطة بمرحلة انتقالية أو ناتجة عن تغييرات تنظيمية وعدم تحديد الإطار الزمني يجعل المشكلة عامة وغير متجذرة في سياق واقعي و هذا النقص يضعف القيمة التفسيرية للدراسة ويجعل الفرضيات غير متصلة بزمان معين قد يكون له دور في ارتفاع مستويات التهكم

ارتباط المشكلة بواقع المؤسسة

لا توجد إشارة إلى تقارير داخلية أو شكاوى عمالية أو نسب دوران عمالة أو ضعف معنويات أو انخفاض التزام تنظيمي أو أي مؤشر واقعي يثبت أن التهكم التنظيمي مشكلة حقيقية داخل المؤسسة و صياغة المشكلة دون أدلة يجعلها مشكلة افتراضية وليست واقعية وهو فرق جوهري في الدراسات المهنية

الدقة المفاهيمية للمشكلة

التهكم التنظيمي مفهوم متعدد الأبعاد (تهكم نحو الإدارة، نحو السياسات، نحو الزملاء)، لكن المشكلة لا توضح أي نوع هو موضوع الدراسة و كذلك القيادة التحويلية متعددة الأبعاد لكنها أدرجت في الفرضيات فقط دون أن ترتبط مباشرة بمشكلة محددة و هذا الغموض المفاهيمي يضعف البناء العلمي للمشكلة

منطقية الربط بين المتغيرين

المشكلة كما تفهم ضمناً تتعامل مع التهكم كظاهرة لكن لا توجد مبررات علمية داخل نص المشكلة توضح لماذا يعتقد أن القيادة التحويلية هي العامل الأكثر ارتباطاً بهذه الظاهرة و الربط المفاجئ بين القيادة والتهكم دون تقديم سرد تحليلي لمسوغاته يعد ضعفاً منهجياً لأن المشكلة يجب أن تقدم منطقاً وليس مجرد علاقة مقترحة

إمكانية القياس والاختبار

الفرضيات قابلة للقياس لكن المشكلة نفسها لم تطرح بشكل يسمح بتحويلها إلى أسئلة أو متغيرات بطريقة مباشرة إذ يجب أن تبني الفرضيات على مشكلة واضحة وليس العكس وهنا نجد أن المشكلة صيغت بصورة ضبابية بينما الفرضيات جاءت جاهزة ومباشرة وهذا يعكس عكس الترتيب العلمي الصحيح

اهمية الدراسة

اولا الاهمية العلمية للدراسة

1. وضوح القيمة العلمية المضافة

تعرض الاهمية العلمية للدراسة اهمية موضوع القيادة التحويلية والتهكم التنظيمي بشكل عام، وتؤكد على حداثة الموضوع واهميته في مجال علم النفس التنظيميالا ان هذا الطرح بقي في اطار العمومية ولم يوضح بشكل دقيق ما الاضافة المعرفية الجديدة التي تقدمها الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة، سواء على مستوى المفهوم او النموذج التحليلي او النتائج المتوقعة

2. الارتباط بالفجوة البحثية

لم يتم ربط الاهمية العلمية بشكل صريح بفجوة بحثية محددة فلم توضح الدراسة ما الذي لم تتناوله الادبيات السابقة حول العلاقة بين القيادة التحويلية والتهكم التنظيميولا ما اذا كانت الفجوة نظرية او تطبيقية او سياقية و هذا الغياب يجعل الاهمية العلمية اقرب الى تبرير عام لموضوع شائع اكثر من كونها مبررا علميا دقيقا لدراسة جديدة.

3. الارتكاز على اطار نظري داعم

لم تستند الاهمية العلمية الى اطار نظري واضح او مدرسة فكرية محددة في علم النفس التنظيمي تبرر دراسة هذه العلاقة تحديدا و غياب الاشارة الى نماذج نظرية او اتجاهات بحثية يجعل الاهمية العلمية مبنية على اهمية الموضوع بحد ذاته وليس على اهمية الاشكالية البحثية التي تعالجها الدراسة.

4. تحديد جمهور الاستفادة العلمية

لم تحدد الاهمية العلمية الفئة البحثية المستفيدة من نتائج الدراسة بشكل واضح، سواء كانوا باحثين في علم النفس التنظيمي او في ادارة الموارد البشرية او في القيادة حيث هذا الغموض يقلل من وضوح موقع الدراسة داخل الحقل العلمي ويضعف قابليتها للبناء عليها في دراسات لاحقة.

ثانياً الأهمية العملية للدراسة

1. العمومية في الطرح التطبيقي

تتناول الأهمية العملية تحسين بيئة العمل والحد من السلوكيات السلبية ورفع كفاءة الأداء، وهي أهداف عملية مشروعة إلا أن الطرح جاء عاماً دون تحديد دقيق للجهات المستفيدة داخل المؤسسة مثل الإدارة العليا أو إدارات الموارد البشرية أو القادة المباشرين مما يضعف القيمة التطبيقية المباشرة للدراسة

2. ضعف الربط بالسياق التطبيقي للمؤسسة

لم تستثمر الأهمية العملية خصوصية المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية كمنظمة صناعية ذات طابع وطني ولم يتم ربط الأهمية العملية بتحديات تنظيمية فعلية داخل هذه المؤسسة مثل طبيعة القيادة السائدة أو مستويات التحكم التنظيمي القائم وهو ما يقلل من واقعية الأهمية التطبيقية.

3. غياب المؤشرات العملية الداعمة

لم تتضمن الاهمية العملية مؤشرات او مظاهر تنظيمية ملموسة تبرر الحاجة العملية للدراسة مثل ارتفاع معدلات الغياب او ضعف الالتزام او شكاوى العاملين و غياب هذه المؤشرات يجعل الاهمية العملية مبنية على افتراض عام بوجود المشكلة دون ادلة سياقية داعمة.

4. ضعف الربط بين الاهمية والنتائج المتوقعة

لا توضح الاهمية العملية كيف يمكن لنتائج الدراسة ان تترجم فعليا الى سياسات او ممارسات قيادية قابلة للتطبيق داخل المؤسسة كما لا تشير الى نوع القرارات الادارية او التدخلات التنظيمية التي يمكن ان تستند الى نتائج الدراسة مما يحد من وضوح القيمة التطبيقية النهائية

أهداف الدراسة

الوضوح والدقة العلمية للأهداف

الأهداف كما وردت عامة ومكررة ولا تقدم توضيح دقيق لما يرغب الباحث في قياسه أو فهمه و تكرار عبارة الكشف عن وجود أثر دون تحديد طبيعة هذا الأثر يجعل الهدف غير دقيق ويضعف القيمة التحليلية كما أن الهدف الأول فهم العلاقة بين القيادة التحويلية ومظاهر التهكم واسع جدا مقارنة ببقية الأهداف التي تتناول الأبعاد بشكل تفصيلي مما يشير إلى غياب التوازن في مستوى الدقة بين الأهداف

الاتساق الداخلي بين الأهداف

لا يظهر انسجام بين الهدف العام والأهداف الفرعية فالهدف الأول يتحدث عن فهم العلاقة وهو هدف وصفي بينما بقية الأهداف تتحدث عن أثر وهو هدف تفسيري/اختباري و هذا الانتقال من الوصفي إلى السببي دون مبرر منهجي يكشف ضعف الاتساق الداخلي كما أن كل هدف فرعي يتعامل مع بعد منفصل من القيادة التحويلية لكنه لا يرتبط بطريقة واضحة بالهدف العام مما يجعل الأهداف تبدو قائمة بذاتها لا مرتبطة بهيكل واحد

ارتباط الأهداف بمشكلة البحث

مشكلة البحث تتعلق بظاهرة التهكم التنظيمي داخل المؤسسة لكن الأهداف لا تربط بين الظاهرة وسياقها المؤسسي ولا تشرح لماذا يتم دراسة أثر القيادة التحويلية تحديداً على التهكم وغياب هذا الربط يجعل الأهداف غير منسجمة مع جوهر المشكلة وكأن الباحث انتقل مباشرة إلى اختبار متغيرات دون توثيق الحاجة إليها داخل المشكلة الفعلية

التحديد المكاني والزمني

الأهداف لا تشير إلى السياق المكاني (المؤسسة الوطنية للصناعات الكهربائية) رغم أنه عنصر أساسي في الدراسة ولا تتضمن أي إشارة زمنية تعكس المرحلة التي تدرس فيها الظاهرة وغياب هذه العناصر يجعل الأهداف عامة وغير متجذرة في البيئة الميدانية ما يضعف صلاحيتها التطبيقية

قابلية القياس والتحويل إلى إجراءات

الأهداف مصاغة بطريقة تكرارية تعتمد على عبارة واحدة الكشف عن وجود أثر دون تحديد المؤشرات التي يتم من خلالها القياس أو الأبعاد التي سيتم تقييمها داخل التهكم التنظيمي و هذا النوع من الصياغة يعتبر غير إجرائي لأن الهدف لا يوضح ما الذي سيتم قياسه فعليا وكيف سيتم ذلك وبالتالي لا يساعد في بناء خطة تحليل واضحة

التمييز وعدم التكرار

الأهداف الأربعة الخاصة بالأبعاد (التأثير المثالي، التحفيز الإلهامي، الاستثارة الفكرية، الاعتبار الفردي) مكررة في التركيب اللغوي ولا تضيف قيمة تحليلية جديدة و هذا التكرار يشير إلى ضعف في الصياغة لأن الهدف يجب أن يعبر عن غاية بحثية وليس أن يعيد صياغة الفرضيات بشكل لفظي مطابق تقريبا

الحياد العلمي وعدم افتراض النتائج مسبقا

صياغة الكشف عن وجود أثر توحى ضمناً بأن الباحث يتوقع وجود أثر قبل بدء الدراسة وهو ما يضعف الحياد العلمي ويؤثر على موضوعية الهدف و في المنهج المقطعي لا يجوز استخدام صياغات ذات طابع سببي قوي لأنها تتجاوز ما يمكن للأدوات أن تثبته فعليا

معيار الاتساق مع المنهج المستخدم

المنهج المستخدم ميداني وصفي يعتمد على الاستبانات وهذا يسمح بدراسة العلاقات وليس الأثر بمعناه السببي و استخدام كلمة أثر في جميع الأهداف لا يتوافق مع التصميم المنهجي مما يجعل الهدف غير منسجم مع نوع البيانات وطرق التحليل المستخدمة وهذا يعتبر خطأ منهجي شائع لكنه مؤثر في التقييم الأكاديمي المتقدم

ارتباط الأهداف بالإطار النظري

الأهداف لا تعكس بوضوح كيف سيتم استخدام نظرية القيادة التحويلية أو نظرية التهكم التنظيمي و غياب الإشارة إلى النموذج النظري يجعل الأهداف غير مستندة إلى أساس مفاهيمي مما يضعف الارتباط بين النظرية والتطبيق ويقلل من قيمة الدراسة

فرضيات الدراسة

1. الاتساق بين الفرضيات ومشكلة الدراسة

تنسجم الفرضيات بشكل عام مع مشكلة الدراسة التي تسعى الى اختبار اثر القيادة التحويلية على التهكم التنظيمي اذ يظهر ارتباط مباشر بين السؤال الرئيسي والفرضيات المطروحة وهو عنصر ايجابي من حيث البناء العام. الا ان هذا الاتساق بقي شكليا في بعض المواضع اذ لم يتم تحويل الاشكالية البحثية الى فرضيات تفسيرية دقيقة تعكس تعقيد العلاقة بين المتغيرات

2. صياغة الفرضية الرئيسية

جاءت الفرضية الرئيسية بصيغة تقليدية تعتمد عبارة يوجد اثر ذو دلالة احصائية وهي صياغة مقبولة على مستوى الماجستير غير انها عامة ولا تحدد اتجاه الاثر او طبيعته ولا تعكس بوضوح المسار التفسيري الذي تنطلق منه الدراسة مما يقلل من قوتها التحليلية مقارنة بفرضيات اكثر تحديدا.

3. وضوح المتغيرات في الفرضيات

تم تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع بوضوح في معظم الفرضيات وهو جانب ايجابي الا ان الفرضيات لم توضح ما اذا كان الاختبار يتم على المستوى الكلي للقيادة التحويلية ام على مستوى ابعادها بشكل منفصل منذ البداية بل يظهر هذا التفصيل لاحقا في التحليل الاحصائي وهو ما يضعف الترابط المنهجي بين الصياغة والتنفيذ

4. الفرضيات الفرعية المرتبطة بالابعاد

تم تقسيم الفرضية الرئيسية الى فرضيات فرعية مرتبطة بابعاد القيادة التحويلية وهو توجه منهجي سليم غير ان صياغة هذه الفرضيات بقيت متطابقة تقريبا من حيث البناء اللغوي والمفهومي مع اختلاف اسم البعد فقط دون توضيح لماذا يفترض ان يكون لكل بعد اثر مستقل ومميز على التهكم التنظيمي.

5. الارتكاز النظري للفرضيات

تعاني الفرضيات من ضعف في الارتكاز النظري الصريح فلم يتم توضيح كيف اشتقت كل فرضية من اطار نظري او نموذج علمي محدد ولا لماذا يفترض نظريا وجود هذا الاثر و هذا القصور يجعل الفرضيات تبدو كامتداد منطقي عام للموضوع وليس كنتيجة مباشرة لبناء نظري محكم

6. قابلية الفرضيات للاختبار الاحصائي

من حيث المبدأ الفرضيات قابلة للاختبار باستخدام الاساليب الاحصائية التي اعتمدتها الدراسة وهو جانب ايجابي الا ان عدم تحديد اتجاه الاثر او قوته او طبيعته السببية يقلل من دقة الاختبار ويجعل النتائج اقرب الى اثبات وجود علاقة من عدمه بدلا من تفسيرها بعمق

7. مستوى الصياغة مقارنة بمستوى الدراسة

الصياغة العامة والبسيطة للفرضيات تتناسب مع الحد الأدنى لمتطلبات رسالة ماجستير غير انها لا تعكس مستوى عال من النضج المنهجي المتوقع في الدراسات المتقدمة حيث يفضل صياغة فرضيات اكثر تحديدا ودقة مرتبطة بشكل وثيق بالنموذج المفاهيمي والاطار النظري

الإطار النظري

1. شمولية الاطار النظري وبنائه العام

يتسم الاطار النظري بشمولية واضحة من حيث تغطيته لمفاهيم القيادة بشكل عام ثم القيادة التحويلية ثم التهكم التنظيمي، وهو تنظيم منطقي من حيث التدرج المفاهيمي كما يظهر جهد واضح في تجميع التعريفات والنظريات والدراسات المرتبطة بكل متغير الا ان هذا الاطار يميل الى الطابع الموسوعي التجميعي اكثر من كونه اطارا تفسيريا تحليليا موجهها لخدمة مشكلة الدراسة.

2. العمق التحليلي مقابل العرض الوصفي

يعتمد الاطار النظري بدرجة كبيرة على عرض المفاهيم والتعريفات وخصائص المتغيرات دون الدخول في تحليل نقدي او مقارنة بين الاتجاهات النظرية المختلفة و لا يتم مناقشة نقاط الاتفاق والاختلاف بين الباحثين ولا يتم تقييم قوة كل طرح نظري مما يجعل الاطار اقرب الى تلخيص ادبيات منه الى بناء موقف نظري واضح تتبناه الدراسة.

3. الربط بين القيادة التحويلية والتهكم التنظيمي

يعاني الاطار النظري من ضعف في الربط المباشر والمنهجي بين المتغيرين الرئيسيين للدراسة. يتم تناول كل متغير في فصل مستقل دون بناء جسر نظري واضح يفسر كيف تؤثر القيادة التحويلية نفسيا وتنظيميا في تشكيل مواقف التهكم التنظيمي. غياب هذا الربط يضعف وظيفة الاطار النظري كاساس تفسيري للفرضيات

4. توظيف النظريات والنماذج العلمية

رغم الاشارة الى رواد القيادة التحويلية مثل بيرنز وباس، الا ان الاطار النظري لا يوظف نماذجهم بشكل تحليلي مباشر في تفسير ظاهرة التهكم التنظيمي. لا يتم تحويل النظرية الى اطار تفسيري يوضح مسار التأثير او الياته النفسية والتنظيمية، مما يقلل من القيمة العلمية للنظرية داخل الدراسة.

5. علاقة الاطار النظري بفرضيات الدراسة

لا يظهر بوضوح كيف تم اشتقاق فرضيات الدراسة من الاطار النظري فالفرضيات تبدو لاحقا وكأنها مستقلة عن البناء النظري السابق وهو ما يشير الى فجوة منهجية بين الاطار النظري والجزء التطبيقي. في الدراسات المتقدمة يفترض ان يقود الاطار النظري بشكل مباشر الى صياغة الفرضيات

6. حداثة المراجع وتوازنها

يعتمد الاطار النظري على مزيج من مراجع عربية واجنبية وهو امر ايجابي من حيث التنوع الا ان عددا من المراجع المستخدمة قديمة نسبيا ولا يظهر اهتمام كاف بالدراسات الحديثة التي تناولت التهمك التنظيمي او القيادة التحويلية في سياقات تنظيمية معاصرة، مما يضعف حداثة الاطار النظري

10

المنهجية

1. وضوح المنهج المستخدم وتبريره

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وهو اختيار شائع في الدراسات التنظيمية. إلا أن الدراسة لم تقدم تبريرا علميا كافيا لهذا الاختيار ولم توضح الخلفية الفلسفية أو المنهجية التي ينطلق منها البحث مما يجعل اختيار المنهج يبدو اجراء تقنيا اكثر منه قرارا علميا مبررا

2. ملائمة المنهج لطبيعة المشكلة

رغم أن الدراسة تهدف إلى اختبار أثر القيادة التحويلية على التهمك التنظيمي وهو هدف تفسيري إلا أن الاكتفاء بالمنهج الوصفي لا يتم تبريره بشكل كاف إذ كان من الضروري توضيح لماذا يعتبر المنهج الوصفي التحليلي مناسبا لاختبار علاقات اثرية وليس فقط لوصف الظاهرة.

3. مجتمع الدراسة والعينة

تم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها لكن دون تقديم وصف دقيق لخصائص المجتمع او تبرير علمي كاف لحجم العينة المستخدمة كما لم يتم توضيح مدى تمثيل العينة لمجتمع الدراسة ولا ما اذا كان حجمها ملائماً لطبيعة التحليل الاحصائي المستخدم وهو ما يثير تساؤلات حول قوة التعميم.

4. اداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وهو خيار مناسب الا ان تصميم الاداة لم يرتبط بشكل واضح بالابعاد النظرية التي تمت مناقشتها في الاطار النظري. كما لم يتم توضيح اجراءات الصدق بمختلف انواعه بشكل كاف وتم التركيز بشكل اساسي على معاملات الثبات فقط.

5. التعريفات الاجرائية للمتغيرات

لم تقدم الدراسة تعريفات اجرائية دقيقة وشاملة للمتغيرات خاصة متغير التهكم التنظيمي بما يوضح كيفية قياس كل بعد بشكل واضح وهذا الغموض يقلل من دقة القياس ويضعف الترابط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي

6. الاساليب الاحصائية المستخدمة

استخدمت الدراسة اساليب احصائية مناسبة بشكل عام مثل معامل الارتباط والانحدار الخطي وهو ما يتماشى مع فرضيات الاثر الا ان الدراسة لم تبرر اختيار هذه الاساليب بشكل منهجي ولم تناقش شروط استخدامها او حدودها مما يقلل من الصرامة المنهجية للتحليل الاحصائي

المفاهيم الاجرائية

1. وضوح صياغة المفاهيم الاجرائية

قدمت الدراسة مجموعة من المفاهيم الاجرائية للمتغيرات الرئيسية وعلى راسها القيادة التحويلية والتهكم التنظيمي ومن حيث الشكل حاولت الباحثتان تحويل المفاهيم النظرية الى صيغ اجرائية قابلة للقياس من خلال الاستبيان وهو توجه منهجي صحيح الا ان الصياغة بقيت عامة نسبيا ولم تصل الى مستوى الدقة الذي يميز التعريف الاجرائي عن التعريف النظري.

2. التمييز بين التعريف النظري والاجرائي

تظهر اشكالية واضحة في الخلط بين التعريف النظري والتعريف الاجرائي حيث تم استخدام لغة وصفية عامة تعكس مضمون المفهوم اكثر مما توضح كيفية قياسه فعليا فالتعريف الاجرائي يفترض ان يحدد الاداة المستخدمة والابعاد المقاسة ونوع المقياس وهو ما لم يتم الالتزام به بشكل كاف.

3. المفهوم الاجرائي للقيادة التحويلية

تم تعريف القيادة التحويلية اجرائيا بصورة قريبة من التعريفات النظرية الشائعة مع الاشارة الى ابعادها العامة غير ان التعريف الاجرائي لم يوضح بشكل دقيق عدد البنود المستخدمة لقياس كل بعد ولا طبيعة المقياس المعتمد ولا كيفية احتساب الدرجة الكلية و هذا القصور يجعل المفهوم الاجرائي غير كاف لتمكين باحث اخر من اعادة تطبيق الدراسة بنفس الشروط

4. المفهوم الاجرائي لابعاد القيادة التحويلية

رغم تقسيم القيادة التحويلية الى ابعادها المعروفة الا ان التعريفات الاجرائية لكل بعد جاءت وصفية وغير محددة اجرائيا اذ لم يتم توضيح كيف يعبر كل بعد عن نفسه سلوكيا داخل الاداة ولا كيف تم التمييز بين الابعاد عند التحليل الاحصائي مما يضعف استقلالية كل بعد كمفهوم قابل للقياس.

5. المفهوم الاجرائي للتهكم التنظيمي

يعاني تعريف التهكم التنظيمي اجرائيا حيث تم التركيز على توصيف الحالة النفسية والسلوكية للعاملين دون تحديد واضح لمؤشرات القياس و لم يتم بيان عدد البنود ولا طبيعة الاسئلة ولا اتجاه المقياس ولا تفسير الدرجات المرتفعة او المنخفضة وهو ما يقلل من الدقة المنهجية للمفهوم الاجرائي

6. الاتساق بين المفاهيم الاجرائية واداة القياس

لا يظهر انسجام كامل بين المفاهيم الاجرائية كما وردت في هذا القسم وبين بنية الاستبيان المعتمد لاحقا اذا كان من المفترض ان تكون المفاهيم الاجرائية بمثابة خريطة مباشرة لبناء الاداة، لكن هذا الترابط لم يكن واضحا، مما يخلق فجوة بين الجانب المفاهيمي والجانب التطبيقي.

7. قابلية المفاهيم الاجرائية للتحقق والاختبار

تعاني المفاهيم الاجرائية من ضعف في قابلية التحقق العلمي اذ لم يتم تحديد شروط القياس او معايير الحكم على النتائج و في الدراسات المتقدمة يفترض ان يسمح التعريف الاجرائي بتكرار الدراسة والتحقق من نتائجها وهو ما لا يتحقق بالكامل في هذه الصياغة.

نموذج الدراسة

1. وضوح مكونات النموذج

يعتمد نموذج الدراسة على متغير مستقل رئيسي هو القيادة التحويلية ممثلاً في أبعادها الأربعة ومتغير تابع هو التهكم التنظيمي و من حيث البنية العامة النموذج واضح وبسيط ويسهل على القارئ فهم اتجاه العلاقة المفترضة بين المتغيرات وهو ما يعد نقطة قوة من ناحية الوضوح التصوري.

2. بساطة النموذج مقابل العمق التفسيري

يتسم النموذج بدرجة عالية من البساطة حيث يفترض علاقة أثر مباشرة وأحادية الاتجاه من القيادة التحويلية إلى التهكم التنظيمي وهذه البساطة تجعل النموذج مناسباً لدراسة ماجستير تطبيقية لكنها تحد من قدرته على تفسير الظاهرة التنظيمية بشكل معمق خاصة وأن التهكم التنظيمي ظاهرة نفسية مركبة تتداخل فيها عوامل تنظيمية وشخصية متعددة

3. غياب المتغيرات الوسيطة او المعدلة

يعاني نموذج الدراسة من غياب المتغيرات الوسيطة او المعدلة التي كان من الممكن ان تعزز قوته التفسيرية مثل الرضا الوظيفي او الالتزام التنظيمي او العدالة التنظيمية و هذا الغياب يجعل النموذج خطيا ومباشرا، ولا يعكس التعقيد الحقيقي للعلاقات النفسية والتنظيمية داخل بيئة العمل.

4. الاتساق بين النموذج والاطار النظري

لا يظهر ارتباط قوي بين النموذج المفاهيمي والاطار النظري المعروض في فصول الدراسة فرغم عرض نظريات القيادة التحويلية ونماذجها فلم يتم توظيفها بشكل واضح في بناء النموذج او تفسير مساراته لذلك النموذج يبدو وكأنه تم بناؤه بعد الاطار النظري وليس ناتجا عنه بشكل مباشر

5. الاتساق بين النموذج والفرضيات

يتوافق النموذج بشكل عام مع الفرضيات المطروحة حيث يعكس تقسيم القيادة التحويلية الى ابعاد مستقلة يتم اختبار اثر كل منها على التهكم التنظيمي الا ان هذا الاتساق بقي شكليا اذ لم يتم توضيح الاساس النظري الذي يبرر اختبار كل بعد على حدة داخل النموذج

6. قابلية النموذج للاختبار الاحصائي

النموذج قابل للاختبار باستخدام الاساليب الاحصائية التي اعتمدتها الدراسة مثل الارتباط والانحدار الخطي وهو جانب ايجابي غير ان اقتصار النموذج على علاقات مباشرة فقط يجعل التحليل الاحصائي محدودا في قدرته على تفسير النتائج او مقارنة قوة المسارات المختلفة

7. مستوى النضج العلمي للنموذج

يعكس نموذج الدراسة مستوى مقبولا من النضج العلمي لرسالة ماجستير لكنه لا يصل الى مستوى النماذج المفاهيمية المتقدمة التي تربط بين عدة متغيرات وتوضح اليات التأثير فالنموذج يركز على اثبات وجود اثر اكثر من سعيه لفهم كيفية حدوث هذا الاثر.

الدراسات السابقة

1. شمولية عرض الدراسات السابقة

تضمن قسم الدراسات السابقة عددا مناسباً من الدراسات العربية والاجنبية ذات الصلة بموضوع القيادة التحويلية والتهكم التنظيمي. هذا التنوع يعكس جهداً في التتبع الادبي ويعد نقطة قوة من حيث تغطية الموضوع من زوايا مختلفة. الا ان العرض جاء في اغلبه تجميعياً يعتمد على التلخيص الوصفي لكل دراسة على حدة دون بناء رؤية تحليلية شاملة

2. الطابع الوصفي مقابل التحليل النقدي

غلب على عرض الدراسات السابقة الاسلوب السردى، حيث تم التركيز على اهداف كل دراسة ومنهجها ونتائجها النهائية، دون مناقشة نقدية لحدود هذه الدراسات او نقاط ضعفها المنهجية او النظرية. غياب التحليل النقدي يقلل من القيمة العلمية لهذا القسم ويجعله اقرب الى قائمة ملخصات منه الى تحليل ادبيات بحثية.

3. الربط بين الدراسات السابقة وموضوع الدراسة الحالية

لا يظهر ربط واضح ومنهجي بين الدراسات السابقة ومشكلة الدراسة الحالية. يتم عرض الدراسات دون توضيح كيف اسهمت نتائجها في صياغة مشكلة البحث او فرضياته، ولا كيف كشفت عن فجوة بحثية دفعت لاجراء الدراسة الحالية. هذا الانفصال يضعف وظيفة الدراسات السابقة كاساس علمي موجه للبحث

4. تصنيف الدراسات السابقة

لم يتم تصنيف الدراسات السابقة وفق معايير واضحة مثل دراسات تناولت القيادة التحويلية، ودراسات ركزت على التهكم التنظيمي، ودراسات جمعت بين المتغيرين. غياب هذا التصنيف يجعل العرض اقل تنظيما ويصعب على القارئ تتبع تطور الفكر البحثي المتعلق بموضوع الدراسة

5. التوازن بين الدراسات العربية والاجنبية

رغم وجود دراسات عربية واجنبية الا ان العرض لم يستثمر هذا التنوع للمقارنة بين السياقات الثقافية والتنظيمية المختلفة فلم تتم مناقشة الفروق في النتائج بين البيئات العربية والغربية ولا مدى قابلية تعميم تلك النتائج على السياق المحلي للدراسة الحالية وهو ما كان يمكن ان يعزز العمق التحليلي

6. حداثة الدراسات السابقة

تضمنت الدراسات السابقة مراجع مقبولة من حيث الصلة بالموضوع الا ان عددا منها قديم نسبيا ولا يعكس بشكل كاف التطورات الحديثة في مجال علم النفس التنظيمي او القيادة و غياب التركيز على الدراسات الحديثة يقلل من حداثة الاطار الادبي ويضعف مبررات اجراء الدراسة في الوقت الحالي

7. دور الدراسات السابقة في بناء الفجوة البحثية

لم يتم توظيف الدراسات السابقة بشكل مباشر لاستخلاص فجوة بحثية واضحة فالقسم ينتهي دون استنتاج تحليلي يبين ما الذي لم تعالجه الدراسات السابقة او ما الذي عالجه جزئيا او لماذا لا تزال العلاقة بين القيادة التحويلية والتهمك التنظيمي بحاجة الى دراسة جديدة في هذا السياق المؤسسي

موقع الدراسة الحالية وقيمتها المضافة

1. وضوح تحديد موقع الدراسة

حددت الدراسة موقعها التطبيقي بشكل مباشر من خلال اختيار المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM كمجال ميداني للبحث. هذا التحديد يمنح الدراسة بعدا تطبيقيا واضحا ويجعل نتائجها مرتبطة بسياق تنظيمي حقيقي، وهو عنصر ايجابي من حيث الوضوح المكاني والمؤسسي.

2. التبرير العلمي لاختيار موقع الدراسة

تعاني الدراسة من ضعف في التبرير العلمي لاختيار المؤسسة محل البحث. لم يتم توضيح الخصائص التنظيمية او الادارية التي تجعل هذه المؤسسة بيئة مناسبة لدراسة القيادة التحويلية والتهكم التنظيمي، كما لم يتم بيان ما اذا كانت المؤسسة تعاني فعليا من مظاهر تهكم تنظيمي او تحديات قيادية تستدعي الدراسة. هذا الغياب يجعل اختيار الموقع يبدو اختيارا اجرائيا اكثر منه اختيارا بحثيا مبررا.

3. تمثيل موقع الدراسة لمجال البحث

لم تناقش الدراسة مدى تمثيل المؤسسة المختارة لقطاع الصناعات الكهرومنزلية او للمنظمات الصناعية الوطنية بشكل عام. غياب هذا النقاش يضعف القدرة على تعميم النتائج او حتى فهم حدود تعميمها، ويجعل الدراسة محصورة في اطار حالة تنظيمية دون تحديد موقعها ضمن السياق القطاعي الاوسع

4. توظيف الخصوصية السياقية للموقع

لم تستثمر الدراسة الخصوصية التنظيمية او الثقافية للمؤسسة في بناء المشكلة البحثية او تفسير النتائج لاحقا و كان من الممكن توظيف طبيعة العمل الصناعي او الهيكل التنظيمي او نمط القيادة السائد داخل المؤسسة لاضفاء عمق تحليلي على موقع الدراسة الا ان الموقع بقي مجرد اطار مكاني لتطبيق الادوات

5. الاتساق بين موقع الدراسة والمنهج المستخدم

يتناسب اختيار موقع الدراسة مع المنهج الوصفي التحليلي المستخدم من حيث امكانية جمع البيانات عبر الاستبيان الا ان الدراسة لم توضح القيود التي يفرضها هذا الموقع على المنهج مثل طبيعة العاملين او الثقافة التنظيمية ولم تناقش اثر ذلك على صدق النتائج او تفسيرها

6. موقع الدراسة والفجوة البحثية

لا يظهر بوضوح كيف يسهم اختيار هذا الموقع في سد فجوة بحثية محددة فلم يتم توضيح ما الذي تضيفه دراسة هذه العلاقة داخل مؤسسة صناعية وطنية مقارنة بدراسات سابقة في قطاعات او دول اخرى و هذا القصور يقلل من القيمة العلمية لاختيار الموقع كجزء من المساهمة البحثية

منهج الدراسة

اختيار العينة ومجتمع الدراسة

- ❖ اقتصرت العينة على عمال المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM وهو اختيار تطبيقي واضح من حيث الاطار التنظيمي لكنه لم يرفق بتبرير علمي يوضح مدى تمثيل هذه المؤسسة للقطاع الصناعي او للمنظمات الوطنية المشابهة
- ❖ لم توضح الدراسة الحجم الكلي لمجتمع الدراسة ولا خصائصه الوظيفية والادارية، مما يصعب تقييم مدى شمولية العينة وتمثيلها الحقيقي للمجتمع الاصلي
- ❖ لم تقدم الدراسة تبريرا احصائيا لحجم العينة المختارة، ولا مدى كفايتها لاجراء تحليلات اثرية متعددة خاصة في ظل تعدد ابعاد القيادة التحويلية
- ❖ عدم توضيح اسلوب اختيار العينة بشكل دقيق يضعف القدرة على تعميم النتائج ويجعلها مرتبطة بالسياق التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة فقط

ادوات جمع البيانات والتحليل الاحصائي المستخدم

- ❖ اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات دون بيان خطوات دقيقة للتحقق من صدق المحتوى او صدق البناء، مما يحد من قوة الاداة كوسيلة قياس علمية
- ❖ صياغة فقرات الاستبيان جاءت عامة وتعتمد على التقييم الذاتي للمبحوثين، الامر الذي قد يعرض النتائج لتحيزات ادراكية او اجتماعية خاصة في بيئة تنظيمية مغلقة
- ❖ لم يتم توضيح الربط المنهجي بين فقرات الاستبيان والابعاد النظرية للقيادة التحويلية والتهكم التنظيمي كما وردت في الادبيات العلمية
- ❖ ركز التحليل الاحصائي على الارتباط والانحدار الخطي لاختبار الاثر المباشر، وهو اسلوب مناسب مبدئياً، لكنه لا يعكس التعقيد النفسي والتنظيمي للتهكم التنظيمي كمتغير متعدد الابعاد
- ❖ غياب استخدام اساليب تحليل متقدمة حد من القدرة على اختبار العلاقات غير المباشرة او التفاعلية بين المتغيرات

الربط بين المنهج والمشكلة البحثية وتأثير القيود المنهجية على النتائج

- ❖ رغم ان مشكلة الدراسة تناولت اثر القيادة التحويلية في التهكم التنظيمي الا ان المنهج المستخدم لم يقدم مؤشرات تطبيقية كافية تفسر طبيعة هذا الاثر داخل السياق التنظيمي للمؤسسة
- ❖ لم يتضمن التصميم المنهجي قياس متغيرات وسيطة مثل الرضا الوظيفي او الثقة التنظيمية، مما جعل تفسير العلاقة بين المتغيرات تفسيراً جزئياً
- ❖ القيود المرتبطة بالعينة والاداة واسلوب التحليل تجعل النتائج وصفية تفسيرية اكثر من كونها نتائج سببية قابلة للتعميم
- ❖ تعكس النتائج اتجاهات عامة داخل المؤسسة محل الدراسة، لكنها لا تقدم ادلة كافية يمكن البناء عليها لتطوير نماذج قيادية تنظيمية قابلة للتطبيق في سياقات صناعية مختلفة

التحليل الإحصائي

□ ملاءمة التحليل الاحصائي لطبيعة المتغيرات

- اعتمدت الدراسة على معاملات الارتباط والانحدار الخطي لاختبار اثر القيادة التحويلية على التهكم التنظيمي، وهو اختيار مناسب من حيث المبدأ لطبيعة الدراسة الكمية
- الا ان طبيعة القيادة التحويلية كمتغير متعدد الابعاد، والتهكم التنظيمي كظاهرة نفسية مركبة، تجعل هذا الاسلوب التحليلي محدودا في قدرته على عكس التعقيد الحقيقي للعلاقات بين المتغيرات
- كان من الممكن استخدام نماذج تحليل اكثر تقدما مثل الانحدار المتعدد المرحلي او النمذجة بالمعادلات الهيكلية SEM لاختبار العلاقات البينية بين الابعاد بصورة ادق واكثر تكاملا

□ ضعف اختبار الافتراضات الاحصائية الاساسية

- لم توضح الدراسة ما اذا تم فحص الافتراضات الاحصائية الضرورية قبل تطبيق اختبارات الانحدار، مثل التوزيع الطبيعي للبيانات واستقلالية الاخطاء وعدم وجود التعدد الخطي
- غياب هذه الفحوصات يضعف من موثوقية النتائج الاحصائية المستخلصة، ويجعل الاستدلال الاحصائي عرضة للتشكيك من حيث الدقة العلمية

□ محدودية تفسير القوة التفسيرية للنموذج

- ركزت الدراسة على دلالة المعاملات الاحصائية دون تقديم تفسير علمي كاف لقيم معامل التحديد R^2
- لم تتم مناقشة مدى القوة التفسيرية للنموذج في تفسير التهكم التنظيمي من منظور تنظيمي ونفسي مما يجعل النتائج اقرب الى اثبات علاقة احصائية منها الى تقديم تفسير تطبيقي ذي معنى

□ غياب تحليل الفروق بين الخصائص الديموغرافية

- لم تتضمن الدراسة تحليلا لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى للخصائص الديموغرافية للمبحوثين مثل العمر او الخبرة او المستوى الوظيفي
- كان من الممكن لاختبارات مثل ANOVA او T-test ان تضيف بعدا تفسيريا مهما يوضح اختلاف اثر القيادة التحويلية باختلاف خصائص العاملين

□ تبسيط تحليل العلاقة بين ابعاد القيادة التحويلية

- تم التعامل مع ابعاد القيادة التحويلية اما بشكل كلي او باختبارات منفصلة دون تحليل تفاعلي يوضح اي الابعاد اكثر تأثيرا في التهكم التنظيمي و هذا الاسلوب يقلل من القيمة التطبيقية للنتائج، اذ لا يساعد الادارة على تحديد البعد القيادي الاكثر فعالية في الحد من التهكم التنظيمي

□ غياب اختبار العلاقات غير المباشرة او التفاعلية

- اقتصر التحليل الاحصائي على اختبار العلاقات المباشرة بين المتغيرات دون فحص وجود علاقات غير مباشرة او متغيرات وسيطة و هذا التبسيط لا يعكس التعقيد النفسي والتنظيمي للعلاقة بين القيادة التحويلية والتهكم التنظيمي، حيث تتداخل عوامل تنظيمية وسلوكية متعددة

□ تفسير النتائج الاحصائية بصورة وصفية اكثر من تحليلية

- تم تفسير النتائج بناء على القبول او الرفض الاحصائي للفرضيات دون مناقشة معمقة للمعاني التنظيمية والنفسية لهذه النتائج و لم يتم ربط النتائج بشكل كاف بالدراسات السابقة او بالاطار النظري مما يضعف القيمة العلمية للتحليل الاحصائي

□ اثر محدودية التحليل الاحصائي على قوة النتائج

- رغم وجود دلالات احصائية فان محدودية الادوات المستخدمة وضعف العمق التحليلي يقللان من قوة الاستنتاجات النهائية اذا تصبح النتائج مؤشرات عامة لاتجاه العلاقة اكثر من كونها ادلة علمية قوية يمكن الاعتماد عليها في بناء قرارات تنظيمية استراتيجية

نتائج الدراسة

□ طابع النتائج بين الدلالة الاحصائية والمعنى العلمي

- ركزت النتائج على اثبات وجود دلالات احصائية لعلاقة القيادة التحويلية بالتهكم التنظيمي دون الانتقال الى تفسير علمي معمق لمعنى هذه الدلالات في السياق التنظيمي للمؤسسة و قد غلب الطابع الكمي في عرض النتائج جعلها اقرب الى نتائج رقمية مجردة دون ربط كاف بالابعاد النفسية والتنظيمية التي تفسر سلوك التهكم التنظيمي

□ محدودية القيمة التفسيرية للنتائج

- لم توضح النتائج لماذا ظهرت بعض ابعاد القيادة التحويلية اكثر تأثرا من غيرها، او لماذا كانت قوة التأثير ضعيفة او متوسطة و غياب التفسير النظري يجعل النتائج اقرب الى وصف علاقات احصائية قائمة، دون تقديم فهم عميق للآليات التنظيمية الكامنة خلفها

□ النتائج في ضوء الدراسات السابقة

- تمت مقارنة النتائج بالدراسات السابقة بشكل محدود وعام دون تحليل نقدي لوجه الاتفاق والاختلاف و لم يتم تفسير الاختلافات المحتملة في النتائج بناء على السياق التنظيمي او الثقافي للمؤسسة محل الدراسة، مما يضعف القيمة المقارنة للنتائج

□ ضعف الربط بين النتائج والاطار النظري

- لم يتم ربط النتائج بشكل مباشر بنظريات القيادة التحويلية او بنماذج التهكم التنظيمي التي تم عرضها في الاطار النظري و هذا الانفصال يقلل من قدرة النتائج على الاسهام في تطوير المعرفة النظرية او اختبار صلاحية النماذج النظرية في السياق المحلي

□ تعميم النتائج وحدوده

- تم تقديم النتائج بصيغة عامة دون توضيح واضح لحدود تعميمها خارج المؤسسة محل الدراسة فالقيود المرتبطة بالعينة والادوات والتحليل الاحصائي تجعل النتائج اكثر ملائمة لوصف واقع داخلي محدد من كونها نتائج قابلة للتعميم الواسع

□ غياب تحليل النتائج حسب الخصائص الديموغرافية

- لم تتناول النتائج اختلاف اثر القيادة التحويلية على التهكم التنظيمي باختلاف خصائص العاملين مثل العمر او الخبرة او المستوى الوظيفي وهذا الغياب يحرم الدراسة من بعد تفسيري مهم يساعد في فهم تنوع الاستجابات داخل المؤسسة

□ النتائج بين المؤشرات الوصفية والادلة السببية

- رغم استخدام مصطلحات اثر وتأثير، الا ان طبيعة التحليل الاحصائي المستخدم لا تسمح بالجزم بعلاقات سببية حقيقية وهذه النتائج تعكس ارتباطات واتجاهات عامة اكثر من كونها ادلة سببية قاطعة، وهو ما كان ينبغي توضيحه بشكل صريح

□ اثر القيود المنهجية على قوة النتائج

- القيود المتعلقة بالمنهج الكمي والاداة المستخدمة تؤثر مباشرة على قوة النتائج المستخلصة اذا تجعل هذه القيود النتائج اقرب الى مؤشرات استكشافية يمكن البناء عليها مستقبلا، وليس نتائج نهائية حاسمة

توصيات الدراسة

□ طابع التوصيات بين العمومية والتطبيق العملي

جاءت توصيات الدراسة بصيغة عامة تركز على تعزيز القيادة التحويلية وتحسين البيئة التنظيمية دون تقديم آليات تنفيذ واضحة أو خطوات إجرائية قابلة للتطبيق داخل المؤسسة محل الدراسة. هذا الطابع العام يجعل التوصيات اقرب الى مقترحات نظرية منها الى ادوات عملية يمكن تبنيها من قبل الادارة

□ ضعف الربط بين التوصيات والنتائج الاحصائية

لم يظهر ارتباط مباشر وواضح بين التوصيات المطروحة والنتائج الاحصائية التي توصلت اليها الدراسة. حيث لم يتم توضيح كيف تستند كل توصية الى نتيجة محددة او بعد قيادي معين ثبت تأثيره في التهكم التنظيمي، مما يضعف منطق بناء التوصيات علميا.

□ غياب الاولويات التنفيذية في التوصيات

لم تتضمن التوصيات تحديد اولويات واضحة او ترتيب منطقي للتنفيذ، كما لم تميز بين توصيات قصيرة المدى واخرى طويلة المدى. هذا الغياب يجعل من الصعب على صناع القرار ترجمة التوصيات الى خطط عمل قابلة للتطبيق.

□ ضعف التخصيص للسياق التنظيمي للمؤسسة

لم تستثمر التوصيات خصوصية المؤسسة محل الدراسة من حيث طبيعتها الصناعية او هيكلها التنظيمي او التحديات التي تواجهها. وجاءت التوصيات بصيغة تصلح للتطبيق في اي منظمة بشكل عام دون تكييفها مع السياق المؤسسي المحدد.

❑ غياب مؤشرات القياس والتقييم

لم تتضمن التوصيات مؤشرات واضحة لقياس مدى نجاح تطبيقها أو تقييم أثرها على مستويات التهكم التنظيمي. غياب مؤشرات الاداء يجعل التوصيات غير قابلة للمتابعة أو التقييم على المدى المتوسط والطويل.

❑ ضعف الربط بين التوصيات والاطار النظري

لم يتم ربط التوصيات بشكل صريح بالاطار النظري أو بالنماذج القيادية والنفسية التي اعتمدت عليها الدراسة. هذا الانفصال يقلل من القيمة العلمية للتوصيات ويجعلها منفصلة عن الاساس النظري الذي قامت عليه الدراسة.

❑ محدودية الاثر المتوقع للتوصيات

في ظل العمومية وضعف التخصيص وغياب اليات التنفيذ، تبقى التوصيات ذات اثر محتمل محدود، وتعكس توجهها اصلاحيا عاما اكثر من كونها مخرجات بحثية قابلة للتنفيذ المؤسسي الفعلي.

التقييم العام

- تناولت الرسالة موضوعا معاصرا ومهما يتمثل في دراسة اثر القيادة التحويلية على التهكم التنظيمي داخل سياق تنظيمي تطبيقي
- اتسم عنوان الرسالة ومشكلتها بالوضوح العام، الا ان الفجوة البحثية لم تصغ بصورة دقيقة ومحددة
- اعتمد الاطار النظري على عرض موسع للمفاهيم والنظريات دون توظيف تحليلي مباشر في بناء الفرضيات او تفسير النتائج
- جاءت الدراسات السابقة بصيغة وصفية وتجميعية مع ضعف في التحليل النقدي والربط بمشكلة الدراسة
- استخدم المنهج الكمي الوصفي التحليلي بشكل مناسب من حيث المبدأ، لكن دون تبرير منهجي معمق

- عانت العينة واداة الدراسة من ضعف في التبرير العلمي والربط الواضح بالمفاهيم الاجرائية
- اثبت التحليل الاحصائي وجود علاقات ذات دلالة احصائية، لكنه اقتصر على الاختبارات الاساسية دون تعميق تفسيري
- افتقرت النتائج الى الربط النظري والمقارنة التحليلية مع الدراسات السابقة
- جاءت التوصيات عامة وغير مخصصة للسياق التنظيمي، مع غياب اليات التنفيذ ومؤشرات القياس
- تعد الرسالة مقبولة اكاديميا على مستوى رسالة ماجستير، لكنها تحتاج الى تعميق نظري ومنهجي لرفع قيمتها العلمية والتطبيقية

المرجع

قزوز، ن.، و براى، ك. (2024). أثر القيادة التحويلية على التهكم التنظيمي لدى العمال بالمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرمنزلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري

7

شكرا لكم